

:

عمر دراس*

تميزت عملية بناء وإعادة هيكلة المجتمع الجزائري منذ الاستقلال (1962) إلى غاية 1989، بمنطق احتكار السلطة والتصور الشمولي للمجتمع بزعامة الدولة التي كانت تعتبر نفسها الفاعل الرئيسي والوحيد في إجراء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكي تحقق مبتهاها، عمدت الدولة إلى خلق أشكال من التجنيد والتأطير الاجتماعيين كالمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية قصد المراقبة عن قرب و تطوير مختلف الفئات الاجتماعية وخاصة تلك التي تحاول أن تنشط داخل تنظيمات مستقلة، أي خارج إطارها المؤسساتي الرسمي والإيديولوجي.

ولكن في بداية التسعينات وبتزامن مع عهد الانفتاح والإصلاحات التي عرفها كل من المعسكر الاشتراكي وبعض بلدان الجنوب، وتبعاً لأحداث أكتوبر الأليمة وتآزم الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في الجزائر؛ أجبرت كل هذه العوامل الدولة على الاقتناع بضرورة التليين و الابتعاد عن النهج الاحتكاري التسلطي وإعطاء الفرصة لمختلف شرائح المجتمع لأن تشارك وتساهم بطرق حرة و دون وصاية مؤسساتية في تسيير وتشبيد البلاد محلياً لتحسين أوضاع وظروف حياة أفراد الشعب.

* أستاذ جامعي، باحث في مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية بوهران.

وفي هذا السياق، مكنت الإصلاحات المؤسساتية والسياسية من حدوث انفجار فريد من نوعه في تاريخ الجزائر المستقلة للظاهرة الجموعية وبالتحديد بعد صدور قانون 4 ديسمبر 1990 والمتعلق بشروط خلق وتنظيم الجمعيات السياسية وغير السياسية.

وبالفعل، عرف الفضاء الجموعي ظهور عدد هائل وغزير من الجمعيات التقليدية (مثل الاجتماعية والخيرية) وخاصة الجمعيات العصرية التي انكبت مجالات تدخلها واهتماماتها نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن البيئة، اللغة الأمازيغية والمهنية وضحايا الإرهاب والمفقودين الخ...

وفي هذا الإطار سنحاول في هذه الورقة أن نتعرف على واقع هذه الظاهرة في الجزائر وفهم نمط تشكلها وتطورها عن طريق الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو معنى ومغزى هذا التكاثر الهائل للجمعيات؟ أهو إجابة على أزمة الحركات الاجتماعية التقليدية مثلا؟

2- هل هذه الظاهرة تنبئ فعلا ببروز تحولات جذرية في النظام السياسي/الاجتماعي وتعبّر عن قطيعة حقيقية وديناميكية مخالفة لنمط تسيير الدولة السابق والذي تميز بدولنة المجتمع (Etatisation de la société) ووصول الدولة السخية إلى مرحلة الإشباع؟

3- من خلال تحليلنا لخصائص الجمعيات ونمط هيكلتها، نتساءل عن ما هو وزنها و تأثيراتها، ومستوى تجذرها في المجتمع، و ما مكانتها وتأثيراتها في ميدان القوى الاجتماعية؟

4- هل يمكن أن نعتبر الظاهرة الجموعية في الجزائر إطارا مناسباً ومميزاً ومنظماً لإرساء وتطوير ممارسة الثقافة الديمقراطية التي بموجبها يفسح المجال لظهور مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي وضروري للسلطات العمومية؟ ولكي نجيب على هذه التساؤلات، سنتناول بالتفصيل ثلاثة محاور أساسية ومتكاملة¹ وهي:

¹ هذه المحاور الثلاثة المعروضة في هذه الورقة هي نتائج لدراسة ميدانية قمنا بها حول 266 جمعية بولاية

- 1- الملامح والخصائص الرئيسية للجمعيات.
- 2- المكونات السوسولوجية لإطارات ومسؤولي الجمعيات.
- 3- موقف وتمثلات مسؤولي الجمعيات للعمل الجموعي ووضعه الحالي والمستقبلي.

يعتبر تاريخ الحركة الجموعية في الجزائر حديث العهد ولم يحض باهتمام كبير من طرف الباحثين. ويمكن إبراز ثلاث مراحل رئيسية ومختلفة طبعت الحركة الجموعية في الجزائر نوجزها فيما يلي:

1- المرحلة الكولونيالية:

عرفت هذه المرحلة ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع كموني، إثني وديني (كالزوايا مثلا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد. واقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة كالتبوية² مثلا.

وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكولونيالية الى تهيمش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها. تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات: نخبوية مختلطة (جزائرية/أوروبية)، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص. تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرسست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية.

2- مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989:

اتسمت هذه المرحلة بعملية دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات والهيكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي يبطل كل المحاولات

² عمل التبوية عمل جماعي تطوعي يقوم به وفق مناسبات الحصاد، الحرث والظن وحفر الآبار الخ كل رجال القرية أو الدشرة أو العروش.

التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد. هذا الإجراء ترسم نهائياً³ بعد صدور قانون فبراير 1971 الذي يوضح موقف الدولة من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الاعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي و وزير الداخلية لأي جمعية تنوي أن تنشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني.

و من نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية ومركزية سلطة القرار إفقار وهشاشة الحياة الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي أحدث ذلك اتساعاً في رقعة السخط الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو الثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحركة الجمعوية. بل بالعكس فإن المنظمات الجماهيرية تحولت إلى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة.

3- المرحلة الثالثة من 1990 إلى اليوم: (نحو فضاء جمعي غير ناضج وغير مكتمل):

شهدت هذه المرحلة اتجاهين مختلفين للحياة الجمعوية :

–الأول الذي ينفرد بظهور عدد وفير من الجمعيات التقليدية والعصرية (ما بين 1990 إلى 1995) بموجب قانون الجمعيات المؤرخ في 4 ديسمبر 1990، والذي ألغى أغلبية الشروط التعجيزية والتمييزية السابقة، وعلى رأسها الاعتماد المزدوج.

ويمكن إرجاع هذا الانفجار الجمعي حسب رأينا إلى سببين رئيسيين :

أ- سبب سياسي: و الذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي، وطلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبت الاجتماعي مما أنتج ردود أفعال كثيراً ما تكون معادية لكل ما يصدر من الدولة، وانعدام ثقة المجتمع فيها، خاصة الفئات الوسطى الحديثة العهد، والتي تأثرت كثيراً نتيجة لأزمات متعددة الأبعاد، وكذا بالعجز الواسع للفضاءات الديمقراطية، هذا من جهة،

³ عرفت هذه الفترة غموضاً وتناقضاً بين التطبيق الشكلي للقانون الليبرالي الفرنسي 1901 (المعمول به والموروث في الجزائر والمنع الفعلي غير القانوني للجمعيات الخارجة عن هياكل الحزب)

التحولات الهامة التي طرأت على المستوى الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي العالمي (وفشل التجربة الاشتراكية والحزب الواحد من جهة ثانية).
ب- سبب اقتصادي: و الذي تزامن مع أزمة الدولة السخية، والتي ترجمت بالتراجع الفجائي للدولة في تدعيم أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حتى تصحح الاختلالات الرئيسية الهيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي (البنك العالمي) قصد إتباع و تطبيق سياسة التصحيح الهيكلي كمخرج من الأزمة التي لم تظهر مؤشرات تراجعها بعد.

I- نمط تشكل الجمعيات وخصائصها الرئيسية:

عندما نتطرق إلى موضوع تصنيف الجمعيات لا بد أن نشير إلى صعوبة منهجية تتعلق بإيجاد مقاييس موضوعية وإجرائية تمكننا من التعرف على طبيعة تشكل الجمعيات و من ثمة استخراج بعض النماذج وإعداد تبولوجيا الفضاء الجموعي و وضعه الحقيقي، و آفاق تطوره و لكن المعاينة الميدانية و الملاحظات الهامة التي استيقناها ساعدتنا على تقديم بعض الملامح و النماذج التي ما زالت في طور التكوين وهي:

- هناك فوارق واضحة بين الأهداف المعلنة للكثير من الجمعيات والنشاطات الفعلية والواقعية، الشيء الذي يدفعها إلى القيام بعدد كبير من النشاطات ومحاولة تحقيق أهداف مختلفة في الوقت نفسه دون إمكانيات مادية وبشرية، ودون أن تفرق كذلك بين ما هو أهم، وما هو المهم، وهذا طبعا يدل -بكل وضوح- على ضعف وقلة تجربة إطارات الجمعيات، وتعدد وتضارب الأهداف الشخصية لمسؤولي الجمعيات الرسمية، ورغبات القاعدة الاجتماعية للجمعية.

- هناك كذلك بعض الجمعيات، ذات الطابع الاحتجاجي المطلبي، غير المعلن، أو التي تتعامل تحت وصاية الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية، وبالتالي تبتعد تدريجيا عن أهدافها الأصلية لتتحول إلى مركز، وأداة للترقية الاجتماعية لبعض مسؤوليها، وهنا يصعب تصنيف وترتيب هذه الجمعيات.

وعلى العموم فإن النموذج البارز للجمعيات يتمثل في سيطرة الجمعيات ذات الدور المكمل، والمدعم للسلطات العمومية في المجالات التي تخلت عنها الدولة، ألا وهي القطاعات الاجتماعية والثقافية والرياضية بالدرجة الأولى، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح توزيع الجمعيات حسب طبيعتها

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة ونوع الجمعية
41.7 %	111	الجمعيات الاجتماعية
25 %	67	الجمعيات الثقافية
14 %	36	الجمعيات الرياضية
7 %	19	الجمعيات المهنية
5 %	14	جمعيات أولياء التلاميذ
3 %	7	لجان الأحياء
3 %	7	الجمعيات الدينية
2 %	5	الجمعيات الطلابية
100 %	266	المجموع

يتبين من الجدول جليا نموذجان غير متكافئين للجمعيات: المجموعة الكبرى المتألفة من الجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية، والتي تمثل أكثر من 80 % من مجمل الجمعيات، لا يشكل معظمها خطرا على الدولة، ولا تزاحمها، بل بالعكس تسخرها لملء الفراغ الذي تركته في هذه القطاعات. أما القسم الباقي (20 %) فإنه يتكون من الجمعيات المطالبة ببعض الحقوق "الخجولة" والتي لا تشكل أي إزعاج للدولة والسلطات العمومية مادام أنها مبعثرة ومتفككة وغير منظمة. ولا يمكن أن ترقى إلى مجموعة محلية أو وطنية ضاغطة.

تمثل الجمعيات ذات الحجم الصغير أكثر من 50 % من مجمل الجمعيات المدروسة، إذ يتراوح عدد أعضائها ما بين 20 و 45، بينما نجد 35 % من الجمعيات يتراوح عدد أعضائها ما بين (45 و 200) عضوا وهي من الحجم المتوسط⁴.

ومما يزيد من ضعف وهشاشة هذه الجمعيات، ندرة الجمعيات الوطنية، و تمركز جملها في العاصمة، و كثرة الجمعيات الأهلية غير المعروفة، و المتقاعسة، مما لا ينبئ بتكوين فضاء جمعي فاعل و متماسك.

⁴ تجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من أعضاء المكتب يضحون ويغالون في إعطاء عدد المنخرطين وأن معاينتنا الميدانية أظهرت لنا التردد المنتظم على الجمعيات يقتصر على بعض أعضاء المكتب فقط.

إن أزمة المشاركة الجموعية ما هي إلا نتيجة لرفض الدولة، و التخلي على دولتها للمجتمع، ورفض الاعتراف بضرورة التعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية و إشراكهم في مجمل المشاريع الإنمائية المحلية من جهة، و بروز المصالح الفردية لمسؤولي الجمعيات، و تضاربها مع أهدافها من جهة أخرى. ففي دراسة مغربية⁵ حول نظام القيم أظهرت أن نسبة المشاركة الجموعية في الجزائر بلغت 5% فقط، بينما وصلت 11% في المغرب، و تراوح ما بين 38% و 42%⁶ في فرنسا على سبيل المقارنة، إذ تنشأ سنويا 80.000 جمعية جديدة في فرنسا.

أما فيما يتعلق بالفترات الزمنية لنشوء الجمعيات فإننا نستخلص ما يلي:
* ظهور أغلبية الجمعيات فور صدور قانون 4 ديسمبر 1990 إلى غاية 1995 مقارنة بالفترة ما قبل 1990، إذ أن هذه الأخيرة لم تتعد نسبتها 18% من العدد الإجمالي، جلها من الجمعيات الرياضية وأولياء التلاميذ، والاجتماعية وخاصة جمعيات المعوقين.

نشأت الأغلبية العظمى من الجمعيات بعد سنة 1990 وفق منحى تصاعدي ومكثف رغم الوضعية الأمنية الصعبة التي عانت منها الجزائر.
* هناك تراجع تدريجي ملموس لعدد كبير من الجمعيات بعد سنة 1995 وكذا الموت البطيء لقسم معتبر منها أو فور نشوئها مباشرة مما يدل على ضعف ثقافة وتقاليد أشكال التنظيمات الجماعية وركود الالتزام السياسي والمدني والاجتماعي في المجتمع بعد ثلاثة عقود من الأيديولوجيا الشعبية.

التوزيع الجغرافي ونمط استيطان الجمعيات:

تعد الظاهرة الجموعية ظاهرة حضرية في الجزائر. إن التطور العمراني كثيرا ما أنجر عنه التضاؤل التدريجي للأطر التقليدية غير الرسمية لفضاءات التنشئة الاجتماعية.

إن التحضر العمراني وما تبعه من حراك مكثف في المجال الجغرافي والمهني والاجتماعي، وكذا تفكك الروابط الاجتماعية و بروز النزعة الفردية والتوسع

⁵ دراسة ميدانية مغربية بمشاركة المركز الأمريكي للأبحاث المغربية حول ألف عينية في كل بلد أجريت سنة 1999. (معلومات شحيحة عن المرجع)

⁶ صرح لنا مسؤولون في الولاية أن أكثر من 70% من الجمعيات المحلية اختفت تماما في الولاية.

الفجائي للفئات الوسطى وتزايد حاجياتها وكثرة الآفات والمشاكل الاجتماعية؛ أدى إلى تمركز جل الجمعيات في المدن. ويبدو أن هناك توزيعاً معيناً لأنواع الجمعيات جغرافياً، إذ نلاحظ تركيز الجمعيات الثقافية والصحية والاجتماعية في مركز المدينة بينما تنتشر وبدرجة أقل الجمعيات الرياضية ولجان الأحياء بحواشي المدينة والقرى المجاورة لها.

النشاط والحياة الداخلية للجمعيات:

تعيش أغلبية الجمعيات في السنوات الأخيرة نوعاً من البرودة والفتور مما يشل نشاطها أو عدم انتظامه على العموم. غير أن العدد القليل من الجمعيات التي تشذ عن القاعدة وتصارع من أجل البقاء تعاني من ثلاث إشكاليات رئيسية هي:

- الأولى والتي تتعلق بالجانب القانوني والتشريعي الذي يرسم ويوضح طبيعة العلاقات الواجب تأسيسها وتطويرها بين السلطات العمومية والجمعيات. فالفراغ والغموض القانوني أفرزا علاقات الحذر والاتهامات المتبادلة وإدخال بعض الجمعيات في صراعات سياسية أفضلت كل محاولة لتنمية، علاقات الشراكة والمساهمة الجادة والعمل النزبه والشفاف بين الطرفين و بالتالي العمل على حل المشاكل المتزايدة للفئات الاجتماعية.

تمس الإشكالية الثانية الجانب التنظيمي وفن التسيير الديمقراطي للجمعيات وضعف المهارات المهنية:

غياب الإعلام وعقد الاجتماعات وعدم رفع التقارير المكتوبة وانعدام استيرتاجية واضحة لدفع الجمعية نحو فرض وجودها والبحث عن مصادر التمويل؛ كل ذلك أبطل تحقيق برامجها والأهداف التي تأسست من أجلها الجمعيات.

الإشكالية الأخيرة تتمثل في معاناة أغلبية الجمعيات النشيطة من قلة الإمكانيات المادية والمالية والمقرات الدائمة مما يخضع الجمعيات إلى التبعية لأهواء المسؤولين المحليين وكذا للضغوطات المختلفة لأجل إدخالها في اللعبة السياسية، فعلى سبيل المثال تمثل المشاكل المتعلقة بالجوانب المادية 34 % تليها مشكلة المقرات بـ 30 % والمشاكل البيروقراطية بـ 16 % حسب تصريحات مسؤولي الجمعيات.

برامج الأنشطة الجموعية والمساعدات المالية:

إن نوعية وكثافة النشاطات المبرمجة وكذا مصادر التمويل والمساعدات التي تحصل عليها الجمعيات تدلنا على نوعية ومستوى ديناميكيته ودرجة إستقلاليتها.

وفي هذا السياق، تؤكد نسبة كبيرة (90 %) من الجمعيات وتدعي أنها تقوم ببرمجة نشاطات مكثفة سنويا إذ تتراوح نسب إنجازها ما بين 50 % و 75 %، ولكن جل هذه النشاطات غير منتظمة وذات تأثير ضعيف وغير فاعل على مستوى التغيير الاجتماعي.

يتبين هذا من خلال استفسارنا عن غياب مشاريع هادفة وعن الأسباب التي تحول دون إنجاز النشاطات المبرمجة. و يتضح جليا أن هناك مغالاة وتضجيم في المبررات التي كثيرا ما تخضع للمنطق الاتكالي وإلرجاع اللوم على الدولة والسلطة المحلية.

إن الأسباب الحقيقية لتفشي فتور وركود النشاطات الجموعية يتلخص أساسا في :

- سوء التفاهم القائم بين مسؤولي الجمعيات.
- ضعف التنظيم المحكم والمشاركة الجماعية وغياب الحكم الراشد و الثقافة الديمقراطية.

- وأخيرا قلة الإمكانيات والموارد المالية.

أما فيما يخص المساعدات المالية ومصادرها، نجد أن 68 % من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية والبلدية) غير أن الجمعيات الرياضية تستحوذ على 80 % من هذه المساعدات المالية الاجمالية.

فبالإضافة إلى تحييز السلطات العمومية في طريقة توزيع هذه المساعدات المالية، فإن هذه العملية تتم في مجملها ضمن ظروف غامضة، و قلما تستفيد منها الجمعيات النشطة وإنما تستفيد منها تلك التي تنشط تحت لواء أحزاب الائتلاف الحكومي بالدرجة الأولى، إذ بالمقابل تكافئها في تعبئة أعضائها خلال الحملات الانتخابية و الدعاية لمسؤوليها و التشهير بمنافسهم.

يحد هذا التصرف بدرجة كبيرة من استقلالية ومصداقية هذه الجمعيات ويعطل تشكل فضاء جموعي حيوي وقوي خاصة عندما نتعرف على شبكة

العلاقات المتبادلة التي يجب أن تؤسسها الجمعيات لتوحد جهودها وتنسق نشاطاتها كي تنمي روح التعاون والتكامل فيما بينها. وهنا نلاحظ أن هذه الشبكة تكاد تكون منعدمة وتتصف بمحدوديتها جغرافيا وقطاعيا، وأنها غير منتظمة و لا تتعدى بعض التبادلات أو الاتصالات الطرفية، ولا تتجاوز الحدود الولاية.

نموذج وتيبولوجيا الجمعيات:

إن التعرف على الإستراتيجيات المختلفة التي تتبعها الجمعيات في تحقيق أهدافها وكذا على علاقاتها وتعاملها مع الدولة في ظل موازين القوى القائمة ومكانة كل طرف فيها، نجم عن هذه العلاقة خضوع ومبايعة الجمعيات للدولة أو إلى علاقة تناحرية ومطلبية احتجاجية دون السعي وراء تغيير النظام السياسي، أو إلى علاقة الشراكة الإيجابية التي تؤسس حول تنفيذ وإنجاز مشاريع وحل لمشاكل المجتمعات المحلية.

وانطلاقا مما سبق يمكن اقتراح ثلاثة نماذج جمعوية في طور التشكل أهمها: نموذج من الجمعيات (وهي الأغلبية) جمعيات مساندة وخاضعة لأوامر السلطة المركزية والعمومية معظمها من بقايا المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية تأقلمت مع الأوضاع الجديدة سواء بالاستمرار في نفس الهياكل السابقة أو بخلق جمعيات جديدة وطنية مثل جمعيات مساندة لبرنامج رئيس الجمهورية أو الجمعيات الاجتماعية والدينية كالزوايا على وجه التحديد التي تلقى تدعيما من طرف السلطة:

النموذج الثاني الذي يقلّ عدديا عن النموذج السابق و نقصد به تلك الجمعيات الاحتجاجية والمطلبية وذات الحساسية السياسية وهو نوعان:

- النوع الأول يتكون من جمعيات الدفاع عن الحقوق مثل حقوق الإنسان والمرأة واللغة الأمازيغية والعربية والبيئة والجمعيات الدينية الإسلامية المرتبطة بأحزاب سياسية مثل حماس ومناضلي الحزب المنحل (حزب جبهة الإنقاذ)... الخ

- النموذج الآخر بدأ في الظهور تدريجيا ويتمثل في الجمعيات التي تشبه كثيرا مكاتب الدراسات والتي تتعامل مع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوربي أو جمعيات التنمية المحلية التي تمولها التنظيمات الدولية والجالية الجزائرية

القائنة في الخارج والتي تقوم بتمويل الكثير من المشاريع الإنمائية في مناطق مختلفة من البلاد و كذا في القطاع الخاص.

التركيب السوسولوجي لمسؤولي الجمعيات:

نحو إعادة التموضع الاجتماعي، استعادة الموقع الاجتماعي المفقود. تعتبر الجمعيات مجالات مميزة للتنشئة الاجتماعية ويأخذ الانضمام إليها معاني و خلفيات مختلفة حسب أهداف ومصالح وقناعات كل فرد. وقد تتأرجح دوافع أعضاء الجمعيات ما بين المصالح الشخصية الضيقة كالحصول على امتيازات: سمعة أو ترقية اجتماعية أو الإدماج المهني/ الاجتماعي والتطوع لمساعدة الآخرين أو القيام بأعمال مجانية ذات المنفعة العامة. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن 80 % من مسؤولي الجمعيات يصرحون بأن الدوافع الرئيسية لتواجدهم في الجمعيات ترمي إلى الاندماج المهني والاجتماعي و المنفعة الخاصة و العامة.

إن توسع الفئات الاجتماعية الوسطى ما بين فترة 1975/1985 من جراء جمهرة و"ديمقراطية" التعليم والطلب الهائل للإطارات اللازمة لتسيير الشركات الوطنية الفنية المتزايدة آنذاك؛ كل هذا مكن العديد من خريجي الجامعات من الانخراط في حراك مهني واجتماعي معتبر وسريع، ولكن بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986⁷، ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية وسياسية خانقتين تأثرت هذه الفئات الوسطى بشكل واضح وأصبحت تعيش تدهورا في ظروف حياتها. ولهذا أقدم الكثير من هذه الإطارات على رئاسة الجمعيات بحكم أن ذلك وسيلة مميزة لاسترجاع مكانتهم الاجتماعية المفقودة ومحاولة لإعادة تموضعهم اجتماعيا. يتضح لنا عندما نتفحص الخصائص السوسولوجية لهؤلاء نجد أن جل أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى أكاديمي عال، و هم من أصول اجتماعية متوسطة على العموم كما يبرز في الجدولين التاليين:

⁷ تعتمد الجزائر في مداخلها من العملة الصعبة على الربيع البترولي بالدرجة الأولى إذ تمثل 96 % من مجمل صادراتها.

جدول يوضح المستوى الأكاديمي لمسؤولي الجمعيات:

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الدراسي
41 %	312	مستوى جامعي
42 %	315	مستوى ثانوي
12 %	90	مستوى تعدادي (متوسط)
4 %	31	مستوى ابتدائي
1 %	6	أمي
100 %	754	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن 83 % من أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى دراسي معتبر (ثانوي وجامعي). ولكن مستوى ونوعية التأطير تختلفان من جمعية إلى أخرى، إذ تحظى مثلا الجمعيات الثقافية والصحية بتأطير جيد و مستوى عالي، بينما يتدنى كثيرا هذا في الجمعيات الرياضية والاجتماعية (المعوقين) وكذا في لجان الأحياء.

جدول يبرز المكانة الاجتماعية لأعضاء مكاتب الجمعيات:

المحاسب	الكاتب العام	نائب رئيس	رئيس الجمعية	الفئات الاجتماعية
40 26 %	40 27 %	53 32 %	83 40 %	الفئات العليا
104 69 %	98 65 %	105 63 %	111 54 %	الفئات الوسطى
8 5 %	12 8 %	8 5 %	15 7 %	الفئات الدنيا
152 100 %	150 100 %	166 100 %	209 100 %	المجموع

نلاحظ أن الجدول يضم نسبة للفئات الوسطى تتراوح بين 54 % و 69 % بصفتها إطارات للجمعيات وإذا أضفنا لها الفئات الاجتماعية العليا فإن هذه النسبة تصل ما بين 85 % و 90 % بينما نجد أن نسبة الفئات الدنيا المتكونة

عموما من العاطلين و العمال المستخدمين البسطاء فان نسبتهم لا يتعدى 8 % من مجمل إطرارات الجمعيات.

و المؤكد أن الظاهرة الجموعية تقودها الفئة الشبانية بالدرجة الأولى، إذ تبلغ الشريحة العمرية لهذه الفئة ما بين 20 و 30 سنة أي 40 % تقريبا، نصفهم من العزاب والنصف الآخر من المتزوجين، و 60 % منهم يحتكون لأول مرة بالعالم الجموعي وليست لديهم أي خبرة في هذا الميدان، إذ ينشطون داخل هذه الجمعيات بصفة مجانية (مقرها في العاصمة) تتواجد ضمن صفوفها أقلية من أجراء دائمين في الجمعيات الوطنية التي تتوفر على إمكانيات مالية منتظمة. وهذا مؤشر آخر على غياب الاحترافية في هذا المجال.

كما يلاحظ أن العنصر النسوي مهمش و نادر، ضمن الحركة الجموعية إذ لا يتعدى عدد النساء 35 امرأة و 20 % تتواجدن في المكاتب. و يبدو أن مجالات تواجدهن يقتصر على الجمعيات الاجتماعية والصحية على وجه الخصوص.

أما بالنسبة للفئات المهنية، فإننا نلاحظ سيطرة ثلاث فئات مهنية/اجتماعية فئة في الحركة الجموعية هي: إطرارات سلك التعليم في المرتبة الأولى تليها فئة التجار ثم فئة إطرارات القطاع العام.

و تشير كل الأمور إلى توزيع مبني على تقسيم اجتماعي محدد، بحيث يؤطر الأساتذة والإطرارات العليا والطلبة عموما الجمعيات الثقافية في حين يسير الجمعيات الاجتماعية المستخدمون البسطاء وأساتذة التعليم الثانوي والعاطلون، أما الجمعيات الصحية فيقودها الأطباء والمرضون، بينما يترأس الجمعيات الخيرية والرياضية العمال والتجار.

II . تمثلات مسؤولي الجمعيات للعمل الجموعي وتقييمهم لواقعه وآفاقه:

موقف مسؤولي الجمعيات من وظيفة وعلاقة الجمعيات بالسلطات العمومية: نلاحظ أن مسؤولي الجمعيات يتخذون ثلاثة مواقف مختلفة ومتباينة هي: - الموقف الأول الرادكالي الذي يحث على الاستقلالية الكاملة للجمعيات إزاء الدولة والأحزاب السياسية والرفض القاطع للدخول في اللعبة السياسية إذ نجد أن نسبة 31 % منهم تؤمن بهذا الموقف ويرغب فيه.

- و الموقف الثاني المعتدل الذي يؤمن بدور الوساطة بين الدولة والسلطات المحلية والمجتمع ويمثل هذا الرأي 43 % تقريبا.
- أما الموقف الأخير فيمثل الموقف الانتهازي المتردد والغامض، فيفضل الموقف المطبوع بالتردد و الغموض الذي يوفق ما بين الاستقلالية و الدعم ومساعدة الدولة والسلطات العمومية و يمثل 36 %.

رأي مؤطري الجمعيات من الواقع الحالي للجمعيات:

يعترف 50 % أي نصف أعضاء المكاتب على أن الوضع الحالي للجمعيات غير طبيعي و ضعيف جدا، و ينفي 10 % وجود حياة جمعوية تماما في المجتمع. وهذا مؤشر هام يعكس الوضع المزري والمتبعثر للفضاء الجمعوي كما يؤكد الجدول التالي:

جدول يوضح وضعية الجمعيات حسب آراء المسؤولين:

النسبة المئوية	التكرار	درجة وضعية الجمعيات
27 %	69	الاعتقاد بقوة الجمعيات
50 %	127	الجمعيات ضعيفة و غير منظمة
10 %	26	غير متواجدة تماما
7 %	19	بدون رأي
1 %	2	لا قوية ولا ضعيفة
9 %	22	آخر
100 %	266	المجموع

- مواقف مسؤولي الجمعيات من العمل السياسي وعلاقتهم بالأحزاب السياسية:

تتعرض الكثير من الجمعيات لإغراءات متنوعة سواء من طرف الدولة وأجهزتها أو من قبل الأحزاب السياسية لأجل إدخالها في اللعبة السياسية ومن ثمة استغلالها في الكثير من المناسبات نظرا لقدرة بعض الجمعيات على تعبئة وتجنيد عدد كبير من الفئات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن القانون يمنع هذه الممارسات (المادة 11 من الفقرة 2 من قانون الجمعيات) فإننا نجد أن الدول هي الأولى التي تقوم بخرق و كذلك مع بعض الأحزاب و لكن كل ذلك بطرق غير معلنة.

ويبدو ذلك جليا حتى و إن أكد لنا 60 % من مسؤولي الجمعيات عدم ارتباطهم بأي حزب سياسي نجد أن 20 % منهم يعترف بانتمائه الحزبي و رفض الباقي أي 20 % أن يبوح صراحة بذلك.

إن الموقف السائد (85 % من مؤطري الجمعيات) يؤمن بالزامية الابتعاد عن تسييس الجمعيات إلا أن 30 % منهم تقريبا يعتقدون بضرورة الانضمام تحت لواء حزب سياسي حتى تتمكن الجمعيات من أن تنشط باستمرار وبانتظام، مادام أن الحزب قادر على تمويلها و دعمها هذا على الرغم من أن أغلبية أعضاء الجمعيات يرفضون هذا الموقف.

والفكرة المراد إبرازها في هذا المجال هي أن الذين يصرحون بتحزب وتسييس الجمعيات غرضهم من وراء ذلك هو الحصول على امتيازات متعددة كالترقية الاجتماعية أو منصب سياسي أو سكن... الخ. و كثيرا ما يفقد هذا السلوك الجمعيات مصداقيتها ويدخلها في صراعات داخلية مما يزيد في إضعافها ومن ثم مقاطعة واستقالة للكثير من أعضائها و الاستقالة منها.

الخلاصة:

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نبرز واقع الحياة الجموعية ونمط تشكلها وآفاق تطورها، وتوصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

يظهر جليا بعد تحليل الخصائص والملامح البارزة للفضاء الجموعي أن النموذج السائد يؤول نحو التشكل غير الناضج وغير المكتمل للجمعيات الدائرة في فلك الدولة و في المقابل، نجد وجود نموذج آخر جنيني يتكون من الجمعيات المطلوبة / الاحتجاجية ذات الحساسيات السياسية.

يعكس العجز الكبير في مستوى المشاركة الجموعية وعزلة وتقوقع العدد الهائل من الجمعيات المحلية الصغيرة درجة التغييب الكلي للحياة الجموعية على الصعيد المحلي والوطني وكذا على المستوى النشاط الاقتصادي/ الاجتماعي.

و على الرغم من تواجد نخبة مثقفة معتبرة على رأس الجمعيات، فإن قلة التجربة الجموعية وغياب ثقافة المواطنة والحس المدني والوعي السياسي هي

مجموعة من العوامل سهلت مهمة السلطات العمومية في إخضاعها لإستراتيجيات اندماجية والقيام بوظيفة العضو المطبع والمسالمة والمكمل لدور الدولة وليس كشريك وفاعل بالمساهمة الجادة في المشاريع الإنمائية المحلية لمصلحة الفئات الاجتماعية الواسعة.

كل هذا لا ينبئ بوجود قطيعة فعلية مع رواسب ثقافة الحزب الواحد والممارسات الاحتكارية السابقة.

إن التماذي في هذه الإستراتيجية للسلطات العمومية لا يشجع مستقبلا بهيكله مجتمع مدني قوي وقادر على فرض وجوده كي يتمكن من لعب دور الشريك وقوة اقتراح ضرورية تسمح بضبط موازين القوى وتوازنها على المستوى المحلي والوطني باعتبارها وسيلة وأداة مثلى للقضاء على الممارسات الاحتكارية وعلى خلق فرص إرساء ثقافة جديدة ثقافة الحكم الراشد وثقافة الديمقراطية الحققة.